اقتصاد

المغرب: حوافز لإنعاش السياحة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يتطلع المستثمرون في قطاع السياحة بالمغرب، إلى تدابير تفضي إلى إنعاشه في ظلّ التراجع الحاد الذي سجله منذ انتشار الفيروس، وما واكبه من تدابير انعكست سلباً على الداخلين في القطاع بدءاً بالفنادق وبالنقل السياحي ومروراً بمؤسسات الترفيه وانتهاء بالمرشدين السياحيين.

أضحى للمستثمرين في القطاع السياحي بالمغرب، رئيس جديد يفترض أن يتصدى لمواكبة تعافي نشاط عاني من تداعيات جائحة كوفيد-19، وهو ما يتجلى في التراجع الحادّ بالعائدات من العملة الصعبة، ما يدفع المهنيين إلى التأكيد على إبرام عقد جديد مع الدولة وتأجيل مواعيد سداد القروض وتقديم تحفيزات لجذب السياح المحليين والأجانب. وانتخب، السبت الماضي، حميد بنطاهر، رئيساً للكونفدرالية الوطنية للسياحة، التي تضم رجال الأعمال في قطاع السياحة، إذ وصل إلى المنصب بمعية نائبه هشام محمد علوي، بعدما انسحب منافساهما عباس الطعارجي، وعزيز شريف علمي، قبل دقائق من إجراء الانتخابات.

ويركز بنطاهر، الرئيس التنفيذي للمجموعة السياحية « أكور» والذي يرأس المجلس الجهوي للسياحة بجهة آسفي -مراكش، وعلوي، على تعزيز تنافس قطاع السياحة، إذ يراهن على تجديد تدابير الدعم الواردة في العقد - البرنامج مع الدولة، وإعادة النظر في مواعيد سداد القروض التي توجد في ذمة المستثمرين تجاه المصارف، بالإضافة إلى معالجة مشكلة متاخرات الجباية. ويراهن المهنيون في قطاع السياحة على انتعاش النشاط في الصيف الحالي بعد استئناف الرحلات الجوية وعودة المغتربين المغاربة، غير أن الوضعية الوبائية في العالم تزج بالقطاع في حالة من عدم اليقين. ويؤكد مصدر فندقي لـ«العربي الجديد» أنّه إثر التدابير التي فرضت على بعض البلدان، خصوصاً فرنسا وإسبانيا، والتي يفترض في الآتين منها الخضوع لحجر عشرة أيام، سجّل إلغاء حجوزات كان يراهن عليها العديد من الفنادق. غير أنّ أمين التوس، المسؤول بمؤسسة فندقية، يشدد في حديثه لـ«العربي الجديد» على أنّ الوضعية الحالية تستدعي استحضار الفيروس في كلّ القرارات التي ستتخذ من أجل إنعاش القطاع، بل يُنتظر أن يعرف قطاع السياحة تحولات عميقة يمليها الفيروس. وكانت وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، فتاح العلوي، رجّحت أن يتواصل تراجع حركة النقل الجوي في الثلاثة أعوام المقبلة، إذ لن تعود للمستوى الذي كانت عليه قبل الجائحة سوى في 2024. وواصلت إيرادات السياحة انخفاضها، إذ وصلت إلى 750 مليون دولار في الخمسة أشهر الأولى من العام الجاري، مقابل ملياري دولار و3 مليارات دولار في الفترة نفسها من العام الماضي والعام الذي قبله. ويعتبر الباحث حسن إدحم، في حديثه لـ«العربي الجديد» أنّه يفترض في الفاعلين بالسياحة، العمل على تنويع المنتج السياحي، وعدم التركيز على المدن السياحية المعروفة فقط، والتوجه نحو تعزيز المنتج السياحي بالأرياف. غير أنّه يرى أنّ ذلك لا يمكن أن يمر سوى عبر الاهتمام بوضع الأجراء، خصوصاً أنّ الجائحة أدت إلى بطالة معظمهم، باعتبار أنّ العديد من المؤسسات تشتغل بالعمال المؤقتين أو الموسميين الذين لا يجري عادة التصريح عنهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

«بيتكوين» تهوي دون 30 ألف دولار

انخفضت العملة المشفرة الأولى في العالم، «بيتكوين»، خلال تعاملات الثلاثاء، إلى أقل مستوى في قرابة شهر، لتهبط دون 30 ألف دولار، في الوقت الذي واصلت فيه الهيئات التنظيمية الدعوة لتدقيق أشد في العملات الرقمية. وتراجعت هذه العملة بما يصل إلى 5% لتبلغ 29 ألفا و300 دولار، وهو أدنى مستوياتها منذ 22 يونيو/ حزيران. كما خسرت نحو 5% العملات المشفرة الأصغر التي تتحرّك تزامنا معها، مثل «إيثر» و«إكس. آربي»، وفقا لبيانات «رويترز». ونزول «بيتكوين» هذا يصل بخسائرها الشهر الحالي إلى نحو 15%، علما أنها تراجعت بأكثر من النصف منذ بلغت ذروة 65 ألف دولار تقريبا في إبريل/نيسان المنصرم، ومن المرجح أن تختبر مستوى 28 ألفا و600 دولار الذي لامسته الشهر الماضي، وهو الأدنى منذ أوائل يناير/كانون الثاني 2021.

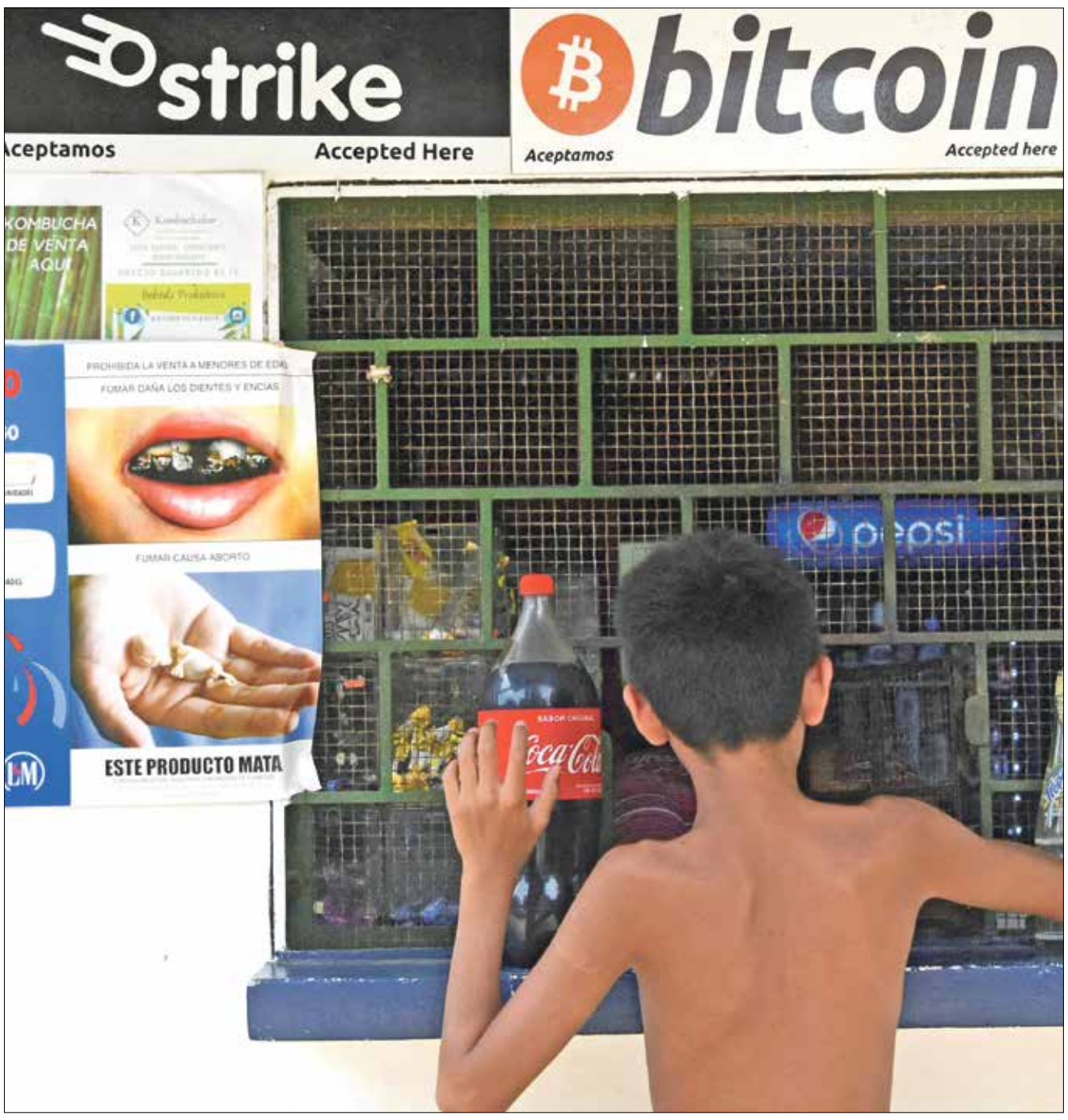

(فرانس برس)

أسواق

خفض توقعات «برنت» إلى 75 دولاراً

خفض «غولدمان ساكس» توقعه لسعر برميل خام برنت إلى 75 دولاراً في الربع الثالث، بانخفاض 5 دولارات عن تقديره السابق، إذ يُلقي ارتفاع في الإصابات بالمتحور «دلتا» من كورونا بثقله على الطلب. وهو يتوقع الآن عجزاً في الربع الثالث قدره 1,5 مليون برميل يومياً مقابل 1,9 مليون برميل يومياً في التوقع السابق.

كما يتوقع ان تبلغ اسعار برنت في المتوسط 80 دولاراً في الربع الأخير من العام، منذ توقعه السابق عند 75 دولاراً ويتنبأ بعجز 1,7 مليون برميل يومياً في الفترة نفسها. وقال «غولدمان» إنه حتى إذا انخفضت عمليات التطعيم في الحد من معدلات دخول المرضى إلى المستشفيات، مما قد يقود إلى تراجع أكبر للطلب، فإن التراجع سيعوضه إنتاج أقل من «أوبك+» والنفط الصخري الأميركي. واضاف أن «أسعار النفط ربما تواصل التذبذب بشكل حاد في الأسابيع المقبلة».

السعودية تتصدر المورّدين إلى الصين

أظهرت بيانات جمركية أنّ السعودية كانت أكبر مورّد للنفط الخام إلى الصين في يونيو/حزيران للشهر الثامن على التوالي، بينما تراجعت الشحنات من الإمارات والكويت أكثر، مما قد يشير إلى تباطؤ الواردات من النفط الإيراني. وبلغت الواردات من النفط الخام السعودي 7,2 ملايين طن الشهر الماضي، ما يعادل 1,75 مليون برميل يومياً. وبلغت الشحنات من روسيا 6,65 ملايين طن، أو ما يعادل 1,62 مليون برميل يومياً.

عملاء المصارف أكثر تفاؤلاً الآن

يتوقع الرئيس التنفيذي لمجموعة «يو.بي.إس» رالف هامرز، استمرار الزخم الإيجابي للاعمال في ظلّ تفاؤل العملاء، حتى في الوقت الذي يتوقع فيه البنك تباطؤ الأنشطة مقارنة بالنصف الثاني من 2020 الذي شهد حالة وفرة. وقال: «نرى عملاءنا (المستثمرين) أكثر تفاؤلاً من أيّ وقت مضى، في أنحاء العالم»، وعزا ذلك التفاؤل إلى انحسار القيود المرتبطة بكورونا مع إعادة فتح الاقتصادات.

(رويترز)

تقويض الاتحاد الجمركي الخليجي

خالد بن راشد الخاطر

هل تشكل القيود التي فرضتها السعودية مؤخراً على واردات المناطق الحرة الخليجية، خرقا لاتفاقية الاتحاد الجمركي؟ ليس بالضرورة. فظاهرياً، يبدو أن فيها مخالفة لاتفاقية الاتحاد الجمركي (إلا إذا أدخلت تعديلات بهذا النوع من التفاصيل على الاتفاقية)، خصوصا في ما يتعلق بمنع الازدواج الضريبي على الواردات عبر المناطق الحرة التي قررت المملكة معاملتها على أنها واردات أجنبية. وكذلك ستستبعد المملكة من اتفاقية الاتحاد الجمركي البضائع التي تصنّعها شركات تقل نسبة القوة العاملة فيها عن 25% من السكان المحليين، والمنتجات الصناعية التي تقل نسبة القيمة المضافة إليها عن 40%، بعد عملية التصنيع. من الواضح أن هذه الإجراءات/التعديلات تستهدف الواردات القادمة من الإمارات أو عبرها، الشريك التجاري الثاني الأكبر للمملكة، وتأتي في سياق تصاعد حدة الخلاف والمنافسة الاقتصادية بينهما، على إثر عدم تعاون الإمارات مع رغبة السعودية في عدم زيادة إنتاجها من النفط، من خلال تحالف أوبك زائد، الأمر الذي قد يلحق أضرارا بالغة بالاقتصاد السعودي وخطط تنويعه من خلال رؤية 2030. ولكن هذه الاشتراطات أو التعديلات ليست بالضرورة مخلة باتفاقية الاتحاد الجمركي، لأن الإمارات، أيضا، أخلت باتفاقيات وجوانب أخرى. ومع تصاعد الخلاف بين الطرفين، ترى المملكة أن هناك حيزا كبيراً ترك للإمارات في هذا المجال، أي تجارة الاستيراد وإعادة التصدير والعبور، والأعمال والخدمات التي تقوم بها شركات ووكالات أجنبية تتخذ من الإمارات مركزا لها، في حين أن أكبر سوق لها في المنطقة هو السوق السعودي، وترى أن ذلك تم على حساب المملكة، وأن فيه عدم عدالة، وأن هناك إمكانية لتحقيق مكاسب كبيرة للاقتصاد السعودي من تعديل هذه الأوضاع. وفي هذا السياق أعتقد أن الخلافات الاقتصادية مرشحة للتصاعد بين البلدين مستقبلا، وهذا ينذر بتقويض الاتحاد الجمركي، كما فشل الاتحاد النقدي من قبل، بعد أن انسحبت الإمارات من مشروع العملة الخليجية الموحدة، اعتراضا على اختيار الرياض مقراً للبنك المركزي الخليجي وليس دبي. على أية حال، الاتحاد الجمركي وُلد مشوّها، وظل كذلك ولا يزال متعثرا منذ إطلاقه، ثم أتى بعد ذلك حصار قطر ليشكل سابقة من نوعه، ويقوض الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة برمّتها، ومعها القليل مما تم إنجازه في إطار التكامل الاقتصادي الخليجي، ويدمر ما بقي من ثقة كانت متصدعة أساسا بين دول المجلس، بل كاد أن يعصف بكيان المجلس من أركانه.

(باحث في السياسة النقدية وعلم الاقتصاد السياسي بمركز الاقتصاد الكلي ومعهد الفكر الاقتصادي المستجد بجامعة كامبردج)

تراجع واردات الصين النفطية من 3 دول خليجية

أظهرت بيانات جمركية، أمس الثلاثاء، أنّ واردات الصين من 3 دول خليجية (السعودية والإمارات والكويت)، تراجعت. وانخفضت الواردات من النفط الخام السعودي إلى 7,2 ملايين طن، خلال شهر يونيو/ حزيران الماضي، ما يعادل 1,75 مليون برميل يومياً، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وفقاً لبيانات من الإدارة العامة للجمارك في الصين.

كذلك أظهرت بيانات الجمارك أنّ واردات الصين من النفط الخام من الإمارات والكويت تراجعت بنسبة 32% و23% على الترتيب، الشهر الماضي، مقارنة بما كانت عليه قبل عام. ورغم تراجع صادراتها للصين، تظل السعودية أكبر مورد للنفط الخام إلى بكين في يونيو/ حزيران، وذلك للشهر الثامن على التوالي، بينما تراجعت الشحنات من الإمارات والكويت أكثر، ما قد يشير إلى تباطؤ الواردات من النفط الإيراني.

وبلغت الشحنات من روسيا 6,65 ملايين طن، أو ما يعادل 1,62 مليون برميل يومياً. وتباطأت مشتريات الصين من النفط الخام في الربع الثاني، في ظل ارتفاع أسعار النفط عالمياً وانكماش هوامش التكرير. وانخفضت وارداتها في النصف الأول للمرة الأولى على أساس سنوي منذ 2013.

وكانت وكالة «رويترز» قد ذكرت أنّ إيران باعت كمية قياسية من النفط في أواخر 2020، وتم إخفاء ذلك بنسبة النفط الخام إلى مناشئ أخرى من بينها الإمارات. وفي حين أنّ ثاني أكبر اقتصاد في العالم تعافى بشدة من أزمة كوفيد-19 مدعوماً بالطلب القوي على الصادرات ودعم السياسات، فإنّ البيانات في الأشهر الأخيرة تشير إلى بعض التراجع في القوة الدافعة. وتؤثر تكاليف المواد الخام المرتفعة ونقص الإمدادات وضوابط الحد من التلوث على النشاط الصناعي، في حين حدّت بؤر تفشٍ محدودة لكوفيد-19 من إنفاق المستهلكين.

وقال المكتب الوطني للإحصاء الصيني، في وقت سابق من الشهر الجاري، إنّ الناتج المحلي الإجمالي زاد 1,3% على أساس ربع سنوي في الفترة من إبريل/ نيسان إلى يونيو/ حزيران.

كما أظهرت بيانات مكتب الإحصاءات أنّ الناتج الصناعي الصيني نما 8,3% في يونيو/ حزيران مقارنة بالعام الماضي، متباطئاً من ارتفاع 8,8% في مايو/ أيار.

ويتوقع صندوق النقد الدولي هذا العام زيادة إجمالي الناتج المحلي لثاني أكبر اقتصاد في العالم بنسبة 8,4% بعد 2,3% في 2020.

(العربي الجديد، رويترز)

هال وناس

أثرياء الوباء في تونس

المصارف والخدمات المالية وقطاع الأغذية أبرز الرابحين

رغم معاناة الاقتصاد المحلي من انهيار تاريخي في نسبة النمو، تمكن متعاملون اقتصاديون من تحقيق أرباح كبيرة مستفيدين من الوباء

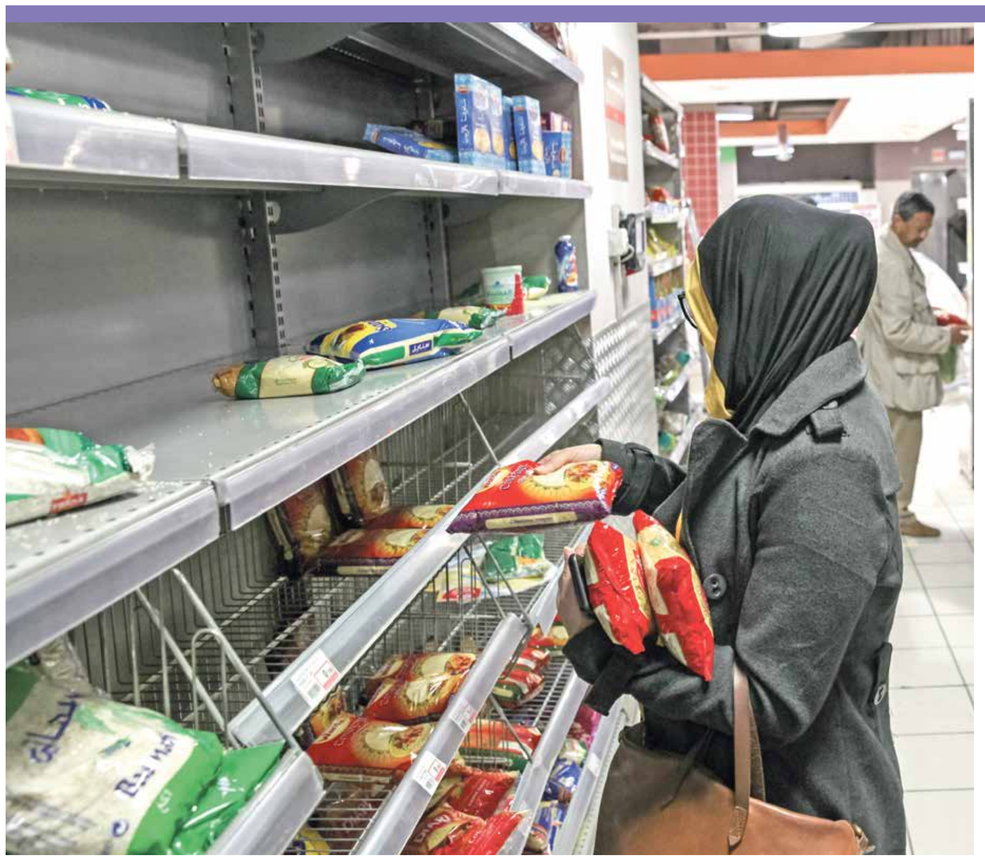

مستلمو الأغذية حققوا أرباحاً هائلة بسبب ارتفاع أسعار السلع وزيادة الإقبال عليها (Getty)

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تُراكم قطاعات اقتصادية وتونسيون ثروات في زمن الوباء، مستفيدين من تحريك كورونا للطلب على عدة منتجات وخدمات أصبحت أساسية في حياة الناس للتصدي للفيروس القاتل الذي تسبب في أكثر من 16 ألف وفاة في البلاد. ورغم معاناة الاقتصاد المحلي من انهيار تاريخي في نسبة النمو التي نزلت إلى -8,8 بالمائة تمكن متعاملون اقتصاديون من تحقيق أرباح مهمة مستفيدين من الوباء وزيادة الطلب على أنواع من السلع والخدمات.

وتكشف بيانات رسمية لهيئة السوق المالية عن غرار ما حصل في قطاع المواد الغذائية المصنعة والمشروبات زيادة في الأرباح 9,7 بالمائة، فيما زادت أرباح القطاع الصحي الخاص بـ6 بالمائة إلى حدود شهر مارس/ آذار الماضي أي قبل بلوغ ذروة الإصابات بالفيروس ذروتها إلى جانب زيادة أرباح المساحات التجارية الكبرى بـ2,7 بالمائة.

كذلك تكشف أرقام معهد الإحصاء الحكومي عن زيادة في أسعار الغذاء الطازج من خضروات وفواكه بـ30 بالمائة دفعة واحدة.

ويؤكد مهتمون بالشأن الاقتصادي أن الكوارث عادة ما تفرز طبقة من الأثرياء الذين يتمكنون من تحقيق فوائد مالية كبرى بالاستفادة من الظروف الاستثنائية على غرار الحروب والكوارث الطبيعية والصحية كما هو الوضع بالنسبة لوباء كورونا.

ويشير الخبير الاقتصادي، خالد النوري، إلى أن الترويج ومراكمة الثروة في زمن الأزمات ليس استثناء تونسيا، مشيراً إلى أن الأمر يتنزل في إطار إعادة تقسيم الثروة بسبب الأوبئة أو الحروب أو الكوارث التي تتسبب في سقوط قطاعات وصعود أخرى.

وقال النوري في تصريح لـ«العربي الجديد» إن القطاعات التي حققت أرباحا في تونس رغم الأزمة الاقتصادية استفادت من عاملين أساسيين وهما زيادة الطلب على بعض الخدمات ومنها المالية والمصرفية والصحية أو تفكك أجهزة المراقبة وتغوّل المحتكرين على السوق.

وفي إبريل/ نيسان الماضي 2020، أعلن البنك المركزي التونسي أن المصارف التونسية ستجري سداد القروض لثلاثة أشهر، في إطار قرارات جديدة لتخفيف وطأة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة فيروس كورونا.

وأكد رئيس مرصد رقابة (منظمة غير حكومية)، عماد الدايمي، أن مجلس المنافسة أثار الدعوى القضائية ضد البنوك عقب شكوى قدمها المرصد للمطالبة بالتحقيق الرسمي من تربح البنوك من التوظيفات غير القانونية للفوائد على حسابات العملاء خلال فترة الحجر الصحي الشامل التي فرضتها الحكومة في إبريل/ نيسان 2020.

وقال الدايمي في تصريح لـ«العربي الجديد» إن قطاعات اقتصادية عديدة راكمت الثروة على حساب المجموعة الوطنية مستفيدة من تسهيلات تقدمها لها الحكومة وتواطؤ رسمي، وفق قوله. وأضاف أن المرصد طالب رسميا بالكشف عن سبب تأخر وزارة الصحة في التصرف في اعتمادات ضخمة جرى جمعها من التبرعات لدعم مجهود المستشفيات الحكومية، مرجحا أن يكون لوبي نافذ داخل وزارة الصحة تعمد التأخير في تجهيز المستشفيات لإفساح المجال أمام القطاع الخاص لمراكمة الثروة على حساب التونسيين.

وأفاد الدايمي بأن مرصد رقابة بصدد التقصي حول أسباب تأخر توريد اللقاحات، مرجحا أن يكون متنفذون وراء القرار من أجل تحصيل عمولات عبر الصفقات المبرمة مع مخابر الدواء العالمية.

ومنذ بدء الجائحة الصحية يواجه الأثرياء وأصحاب المجموعات الاقتصادية الكبرى انتقادات كبيرة بسبب ما وصفه التونسيون بضعف تبرعاتهم ومساهمتهم في دعم مجهود الدولة في مقاومة أزمة كورونا، وسط مطالب بضرورة فرض ضرائب على الثروة لمجابهة الجائحة.

القطاع المصرفي يزيد أرباحه 2,7% خلال الربع الأول

سفر

انتعاش موسم السياحة في كردستان العراق

بغداد ـ **براء الشمري**

شهدت مدن إقليم كردستان العراق توافداً لأعداد كبيرة من السياح الذين جاءوا من محافظات عراقية مختلفة لقضاء عطلة عيد الأضحى في الإقليم الذي يتميز باعتدال أجوائه مقارنة بالمحافظات الأخرى، فضلاً عن وجود مدن سياحية تستقطب الزائرين خلال الأعياد ومواسم السفر. وتعوّل سلطات الإقليم على قطاع السياحة للتخفيف من أزمتها المالية، إذ تقدر عائدات قطاع السياحة الإجمالية بأكثر من 500 مليون دولار سنوياً، فضلاً عن تشغيل عشرات الآلاف المواطنين بوظائف ومهن مختلفة. ويبلغ معدل السياح الذين يدخلون مدن الإقليم من باقي مناطق العراق أكثر من مليوني شخص سنوياً، لكنه تراجع كثيراً مع جائحة كورونا بنسب تصل إلى 80 في المائة. وشهدت فنادق أربيل ودهوك تقديم عروض إقامة تنافسية فيما بينها لأول مرة منذ نحو عامين، في إشارة الى بدء تحرك القطاع السياحي بعد جائحة كورونا، ووصلت أسعار الإقامة في فنادق الدرجة الثالثة إلى 30 دولاراً للشخص الواحد، بينما ترتفع في المنتجعات السياحية والشاليهات لأكثر من 300 دولار، في وقت تزدحم المطاعم والمقاهي في الإقليم بالسائحين وأغلبهم من سكان مدن جنوبي ووسط العراق الراغبين في قضاء إجازة العيد بعيداً عن انقطاع الكهرباء وسوء الخدمات الأخرى، إذ يتمتع الإقليم بوضع خدمي أهم بكثير من بقية مناطق العراق. وتفرض سلطات الإقليم حصول السياح على لقاح كورونا للدخول إلى مدن الإقليم بالنسبة للآتين من بقية مدن العراق. وقال صاحب فندق في أربيل، سيروان أحمد، إنّ العيد الحالي شهد استقطاباً واضحاً للسياح بعد التسهيلات التي منحت لهم وتخفيف قيود كورونا التي كانت حائلاً دون دخول الوفود السياحية إلى الإقليم خلال الأعياد السابقة، موضحاً في حديث لـ«العربي الجديد» أنّ فندقه شهد حجوزات مسبقة من قبل شركات سياحة وأشخاص منفردين قبل أيام من حلول العيد.

وأوضح أنّ وصول أعداد كبيرة من السياح خلال العيد الحالي يمثل بارقة أمل لتعويض الخسائر التي سبق أن لحقت بقطاع السياحة بمختلف مفاصله في كردستان منذ دخول جائحة كورونا إلى البلاد العام الماضي.

وقال الخبير الاقتصادي، أحمد أوات علي، لـ«العربي الجديد»، إنّ «انتعاش الموسم الحالي يبشر بتحرك سوق العمل قليلاً، خصوصاً سائقي التاكسي وبائعي المواد الغذائية والمطاعم وعمال الفنادق والباعة المتجولين وأصحاب الحرف المختلفة».

وأضاف أنّ دخول السياح مهم بالنسبة لسلطات الإقليم التي تتقاضى رسوماً عن دخول منتجعات وملاه ومدن ترفيهية مختلفة، كما أنّه مهم للقطاع الخاص.

حصول السياح على لقاح كورونا شرط للدخول إلى مدن الإقليم

سورية

فوضى في الأسواق وقفزة في أسعار السلع

عدنان عبد الرزاق

قفزت أسعار مختلف السلع والمواد في السوق السورية بين 20% و30% فور قرار رفع حكومة بشار الأسد، أسعار المازوت بنسبة 177% ما تسبب في موجة غلاء للسلع وزيادة أجرة النقل الرسمية 28% وهي نسبة لم ترض أصحاب سيارات الميكروباص الذي أضربوا عن العمل، الأربعاء الماضي، في دمشق معلنين خلال وقفة احتجاجية أمام مبنى المحافظة وسط العاصمة السورية، ضرورة رفع الأجرة.

ويصف العامل السابق في محافظة دمشق، إبراهيم دالي، حال السوق بـ«الفوضى العارمة» مشيراً في اتصال مع «العربي الجديد» إلى تعدد الأسعار وإغلاق كثير من المحال ريثما تصدر تعرفة جديدة بعد غلاء المشتقات النفطية «الأهم تراجع الشراء والامتعاض الشعبي من الغلاء الفاحش».

ويقارب دالي الأسعار الحالية بعد مرسوم رئيس النظام السوري برفع الأجور والرواتب 50% للعاملين و40% للمتقاعدين، من خلال سعر ربطة الخبز «أقل من كيلوغرامين» يقوله: «كان الراتب 50 ألف ليرة وربطة الخبز بسعر 100 ليرة، أي الراتب يساوي 500 ربطة خبز، لكن الآن، الراتب 75 ألف ليرة وربطة الخبز 200 ليرة يعني الراتب يساوي 375 ربطة، فهل حسّنت الزيادة المعيشة أم زادتها صعوبة؟».

أوضاع السوريين المعيشية تزداد سوءا (فرانس برس)

وحول الرقابة وضبط الأسعار، يؤكد المتحدث من دمشق الغياب الكامل للرقابة، لأنّ عناصر حماية المستهلك لا يمكنها أن تغطي سوقاً واحدة بدمشق، ولا بدّ برأيه من تشديد الرقابة والعقوبات لأنّ التجار سيستغلون زيادة الرواتب وستظهر الارتفاعات أكثر خلال فترة العيد ومطلع الشهر المقبل. من جهته، بيّن مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية، محمد مروان باغ، أنّه في ما يخص ضبط الأسعار المحلية والمنتجات لا سيما الخضار والفواكه تم اتخاذ إجراءات مشددة من قبل الوزارة والتعميم على مديريات التجارة الداخلية في المحافظات لتوجيه دوريات حماية المستهلك لتشديد الرقابة على الأسواق بالكامل ومراقبة الأسعار والتقيد بها.

وفي حين تؤكد مصادر لـ«العربي الجديد» ذلك «التفاوت الكبير» في الأسعار الرسمية للسلع والأسعار بالأسواق، تشير إلى غياب الرقابة وفوضى التسعير إذ يتذرع التجّار بغلاء المازوت وتهاوي سعر صرف الليرة. وتضيف المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، أنّ أسعار المنتجات الحيوانية ارتفعت بأكثر من 30% فوصل سعر كيلوغرام الحليب إلى 1400 ليرة وكيلو الجبنة عكاوي إلى 9 آلاف ليرة.

ويرى مختصون أنّ الليرة السورية مقبلة على مزيد من التهاوي، مع بداية صرف زيادة الرواتب ومنح الفلاحين ثمن المحاصيل الزراعية.

تحقيق

دفع الغلاء اليمنيين إلى خيارات عديدة لشراء كسوة العيد، ومنها اللجوء إلى الملابس المستعملة ومشاغل الخياطة والأسواق الشعبية، وذلك بدلاً من شرائها عبر المحلات والمولات التجارية، نظراً لوجود فارق كبير في السعر يصعب أن يدفعه محدودو الدخل

خيارات شراء كسوة العيد

اليمنيون يقبلون على الأسواق الشعبية والملابس المستعملة

صنعاء ـ **محمد راجح**

اضطر كثير من اليمنيين بسبب ارتفاع الأسعار بصورة قياسية وتردي الأوضاع المعيشية إلى استخدام خيارات بديلة لمعايشة فرحة واجواء العيد، وأبرز مظاهرها توفير احتياجاتهم الضرورية كملابس العيد والتي تحدد نوعيتها الخيار المناسب لتوفيرها.

وتوزعت هذه الخيارات على محال ومعامل ومشاغل الخياطة لتلبية بعض الملابس الضرورية، مثل «الأكوات» القمصان والأثواب والبنطلونات، وذلك بدلاً من شرائها من المحلات والمولات التجارية، نظراً لوجود فارق كبير في السعر يلمسه كثير من المواطنين محدودي الدخل، بينما تساهم مثل هذه المناسبات في تنشيط أسواق الملابس المستعملة التي تعاني من الركود معظم الفترات بسبب تداعيات فيروس كورونا وتهاوي القدرة الشرائية للمواطنين.

في السياق، يشرح الموظف في شركة خاصة، كمال عثمان، لـ«العربي الجديد»، أهمية هذه الخيارات بالإشارة إلى أن كثيراً من اليمنيين، وهو أحدهم، لديهم أكثر من خمسة أطفال ويضطرون مجبرين للتجاوب مع مطالباتهم الملحة بشراء كسوة جديدة للعيد. لذا، وفق حديثه، فإن عملية توفير ملابس جديدة لهذا العدد من الأفراد تحتاج إلى ما لايقل عن 70 ألف ريال (الدولار = نحو 600 ريال في صنعاء)، وهو مبلغ كبير لا تقدر عليه كثير من الأسر، ما يدفعها إلى مشاغل الخياطة والمحال المرتبطة بها وتوفير هذه المستلزمات بنحو 40 ألف ريال يمني وأحياناً أقل في حال تم اقتناء أصناف ذات جودة ونوعية متوسطة تناسب المبلغ المتوفر.

وفي وقت ساد فيه الركود مختلف الأسواق اليمنية في ظل الانخفاض الكبير في حركة المبيعات باهم موسم تجاري في اليمن، كان هناك في الجانب الآخر انتعاش لافت في أسواق الحراج الخاصة بالملابس المستعملة التي ترتبط بعلاقة وثيقة مع كثير من المستهلكين الذين يجدون فيها خياراً وملاذاً أساسياً لتلبية احتياجاتهم، خصوصاً من متطلبات ومستلزمات العيد.

ودفع إصرار كثير من اليمنيين على عدم تفويت مناسبة عيد الأضحى دون توفير أهم مستلزماته التي يعتادون عليها ومنها ملابس الأطفال، إذ لا عيد بالنسبة لكثير من العوائل والمواطنين إلا بفرحة ذويهم وأطفالهم بكسوة جديدة من الملابس والألعاب والذهاب بهم إلى الحدائق والمتنزهات.

كثير من المتسوقين بعد أيام من جس نبض أسواق الملابس في المحال التجارية والمولات الكبيرة قرر التوجه إلى أسواق الحراج التي تبيع الملابس المستعملة، بسبب عدم القدرة على التعامل مع جحيم الأسعار في أسواق الملابس الجديدة.

من هؤلاء المواطن عمار الصلوي الذي يعيل 7 أبناء، والذي يقول لـ«العربي الجديد» إنه لولا هذه الأسواق لما استطاع شراء ملابس جديدة لأطفاله في هذا العيد، إذ كانت ملاذاً رئيسياً له ولكثير من محدودي الدخل الذين ساهموا في إنعاش الحركة التجارية في هذه الأسواق.

وتكتظ أرصفة الشوارع الرئيسية في عدد من المدن اليمنية مثل صنعاء وعدن وتعز بالباعة الجائلين لمختلف أنواع الملابس التي تباع بأسعار مناسبة نظراً لنوعيتها وجودتها المختلفة عن الأصناف التي تباع في الأسواق الرسمية للملابس، بينما هناك باعة جائلون متخصصون في الملابس المستعملة المكومة أمام المارة والتي يحيطون بها بصورة عشوائية لاختيار أي قطعة ودفع ثمنها الذي يكون عادةً موحداً لجميع الأصناف مع اختلاف طفيف من بائع لآخر.

ويفيد المواطن صلاح النجار من سكان إحدى المناطق الريفية في محافظة حجة شمال غربي اليمن في حديثه لـ«العربي الجديد»، بأنه توجه قبل حلول عيد الأضحى بأربعة أيام إلى مدينة صنعاء لشراء كسوة العيد له ولأبنائه وأفراد أسرته، لكنه اصطدم بالارتفاع القياسي للأسعار، فكان الباعة الجائلون ملاذه لشراء ما أمكن من الملابس الضرورية للأطفال بعد اختصار المستلزمات المحددة المطلوب توفيرها، في ظل ارتفاع تكاليف هذه الرحلة من الريف إلى داخل المدينة والتي استهلكت ثلث المبلغ الذي لديه بالذات أجور النقل الباهظة التي أصبحت تؤرق اليمنيين في مختلف المناطق والمحافظات في البلاد.

ويتوافد تجار ومواطنون من مختلف المحافظات شمال اليمن، مثل عمران وحجة وصعدة، إضافة إلى المناطق الريفية للعاصمة اليمنية، إلى صنعاء لشراء احتياجاتهم من السلع والبضائع مثل الملابس كما يلاحظ خلال الأيام التي تسبق الأعياد الدينية.

وفي المقابل، ينتشر عدد من الأسواق الشعبية في بعض المناطق والأماكن داخل المدن لبيع الملابس التي تناسب جميع الفئات العمرية وبأسعار لكثير من الشرائح المجتمعية، في ظل إقبال لافت عليها من قبل المواطنين، والتي كانت أحد أبرز الخيارات المفضلة لنسبة كبيرة من اليمنيين.

ويؤكد مختار الريمي، وهو بائع في سوق شعبي للملابس في شارع الكويت وسط العاصمة صنعاء، أن هناك فارق سعر يصل إلى النصف مقارنة بالمحال والمولات التجارية الأخرى، إضافة إلى أنهم يضطرون إلى تخفيف السعر إلى أدنى مستوى لمراعاة الظروف المعيشية الصعبة للمواطنين وتنشيط المبيعات.

ويوضح الريمي لـ«العربي الجديد» أنّ معظم البضاعة التي يبيعها هو ومختلف الباعة في هذه الأسواق مستورد من الصين.

ويشدّد على جودة كثير من أصنافها التي تحظى بإقبال المواطنين خلال أيام العيد.

فيما يبدي بائع على أحد أرصفة شوارع منطقة التحرير في صنعاء التي تتصدر أماكن ومناطق التسوق التي يفضلها كثير من سكان العاصمة اليمنية، تذمره الشديد بسبب محاصرة السلطات المعنية لهم وإجبارهم في وقت الذروة ليلة العيد على التوقف ورفع بضائعهم في وقت مبكر بحجة إتاحة الفرصة لعمال النظافة مباشرة عملهم بوقت كاف قبل حلول يوم العيد. وعلى الرغم من توسع الاستثمارات في القطاع التجاري خلال السنوات القليلة الماضية في اليمن واستقطاب رؤوس أموال ومستثمرين وأموال تكونت بطرق بعضها غير مشروع في ظل الحرب الراهنة الدائرة في اليمن والتي شكلت منافذ استغلها كثير من النافذين للتكسب مع انتشار المراكز والمولات الضخمة في مختلف المدن الرئيسية، إلا أنها لم تؤثر على ملاذات اليمنيين، خصوصاً محدودي الدخل، المتمثلة بالأسواق الشعبية وأسواق الحراج من ملابس مستعملة وغيرها من السلع والبضائع والباعة الجائلين على الأرصفة، والذين يرتبطون بعلاقة وطيدة معها، حيث يجدون فيها مختلف احتياجاتهم وليس فقط الملابس بأسعار مناسبه.

وبما تبقى من دخل بعدما عصفت الحرب الدائرة بمعيشة نسبة كبيرة من السكان وافقدتهم ما كان متاحاً من سبل العيش ومصادر الدخل، يحاول محدودو الدخل إسعاد أسرهم وإدخال البهجة عليهم عبر البدائل المتاحة.

غلاء الملابس الجديدة ينعش مبيعات أسواق الحراج

تذمر من الباعة الجائلين بسبب ملاحقة السلطات تجارتهم

80%

بات 80 بالمئة من السكان، البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة، يعتمدون على المساعدات للبقاء أحياء، في أسوأ أزمة إنسانية بالعالم في ظل تواصل الحرب، وفق الأمم المتحدة.

رصد أضرار تلوث غرف سفينة متهالكة

طلب رئيس الوزراء اليمني، معين عبد الملك، من وزارتي النقل والمياه والبيئة والجهات ذات العلاقة اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتقييم الأضرار البيئية الناجمة عن التسرب النفطي الناجم عن غرق سفينة متهالكة قبالة ساحل البريقة بالعاصمة المؤقتة عدن، واتخاذ معالجات عاجلة تجاهها. وحسب وكالة الأنباء اليمنية (سبأنت)، أكد رئيس الوزراء خلال اتصالات هاتفية أجراها مع وزيري النقل عبد السلام حميد والمياه والبيئة توفيق الشرجبي، على رفع تقرير متكامل حول ما حدث والنتائج والمعالجات والمتسببين في ذلك، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية. واستمع عبد الملك إلى تقرير أولي من وزيري النقل والمياه والبيئة، بناء على النزول الميداني للجهات المختصة إلى موقع غرق السفينة قبالة ميناء عدن، وتقييم الأضرار البيئية الناجمة عن التسرب والتلوث الناجم جراء ذلك والتي امتدت الى محمية الحسوة الطبيعية، لافتين إلى الإجراءات المتخذة لإخراج السفينة من المنطقة حتى لا تتسبب بإيقاف وإعاقة حركة السفن. وأكد وزير المياه والبيئة أهمية التقييم العاجل لمستوى التلوث جراء الانسكاب النفطي من السفينة.

انتعاش أسواق الملابس الشعبية لرخص أسعارها (محمد حمود/ Getty)

تحقيق

تحمّس الملايين لتداول العملات الرقمية منذ نشوئها، نتيجة صعودها القوي الذي حصد لهم أرباحاً طائلة، قبل أن يصيب الكثيرين بخسائر ضخمة. إلا أن ثمة عملات مستقرة تغري المستثمرين، لكنها تؤرّق السلطات الأميركية

عملات افتراضية مقلقة

محاولة أميركية لضبط إغراءات الدفع الرقمي المستقر

واشنطن ـ **العربي الجديد**

في ضوء التقلبات الحادة التي تضرب على نحو مفاجئ أسعار غالبية العملات الرقمية المتداولة، وفي طليعتها «بيتكوين» Bitcoin، مؤدية إلى خسائر هائلة للمستثمرين فيها، يبدو واضحاً أن المنظمين حول العالم، وفي صدارتهم وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين ورئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) جيروم باول، لن يتخذوا مكاناً في صفوف المتفرّجين بعد الآن، متسلحين بسلطتهم للتعامل مع عملات مشفرة يعتقدون أنها «مستقرة» Stablecoins مقارنة بغيرها. فما المقصود بذلك، وما طبيعة الجدلية القائمة حالياً في الولايات المتحدة بخصوصه؟

يركز كل من باول ويلين على «العملات المشفرة المستقرة» لما قد تشكله من مخاطر على المستهلكين، وبالتالي على النظام المالي، حيث تدفع يلين المنظمين الماليين إلى «التصرّف سريعاً» في صياغة قواعد لهذه العملات، بينما يرى آخرون أن هذا النوع من العملات هو الشيء الذي سيُجبر المصارف المركزية حول العالم على الغوص بنفسها في «رِبْس» العملات الرقمية، على حد تعبير شبكة «بلومبيرغ» الأميركية. في السياق، عقدت يلين اجتماعاً لمجموعة من منظمي الأسواق المالية والبنوك لمناقشة قواعد العملات المستقرة أول من أمس الاثنين، حيث أعرب المشرعون والمنظمون، سراً وعلانية، عن قلقهم من أن بعض المستهلكين لن يكونوا «يدفع» Diem، بيد أن الفكرة فقدت زخمها في مواجهة معارضة من الجهات التنظيمية لأسواق المال.

لمَ تحظى بشعبية؟

يمكن أن تكون «العملات المستقرة» جسراً بين عالمين مختلفين لم يصمّما أساساً بما يأخذ وضعها المختلط بالاعتبار، وهما «العملات المشفرة» و«التمويل التقليدي». وهذا ما يجعلها مفيدة طريقة لحصد المكاسب من تداول العملات المشفرة أو بوصفها ملاذاً آمناً إذا اعتقد المستثمرون أن الانكماش الاقتصادي قادم. كذلك فإنها تسهّل نقل الأموال إلى بورصات العملات المشفرة، مع أن العديد من البورصات لا تتمتع بالعلاقات اللازمة مع البنوك لتقديم إيداعات أو عمليات سحب بالعملة على نحو منتظم، لكن يمكنها عملياً قبول عملات مستقرة مثل «تيثر». أخيراً، يمكن العملات المستقرة تبسيط وتسريع وإجراء عمليات شراء وتحويل أموال أرخص باستخدام تقنية مختلفة، تسمى «بلوكتشاين» blockchain، بدلاً من البنية التحتية التقليدية للمدفوعات.

حالياً، برسملة سوقية مجمّعة تخطت 100 مليار دولار في مايو/ أيار المنصرم، مع توقعات بأرقام أعلى في المرحلة المقبلة، ومعظم تلك العملات المنتشرة على نطاق واسع مرتبطة بالدولار الأميركي.

يُشار، في السياق، إلى أن شركة «فيسبوك» Facebook كانت قد قادت اتحاداً هدفه إطلاق عملة مستقرة كان من المفترض أن يطلق عليها بداية اسم «ليبرا» Libra ثم تم تغييره إلى «ديم» Diem، بيد أن الفكرة فقدت زخمها في مواجهة معارضة من الجهات التنظيمية لأسواق المال.

أشهرها 4 عملات

1 - «تيثر» هي من بين الأمثلة الأكثر شهرة بعدما بلغت رسملتها السوقية 62 مليار دولار، وتقول شركتها إن الرموز المميزة الخاصة بها مدعومة بمعدل 1:1 للدولار الأميركي والسندات المالية والأوراق التجارية، من قروض الشركات قصيرة الأجل. ومع ذلك لاحقتها الشكوك لسنوات. فقد وافقت بورصة العملات المشفرة التي تشغل «تيثر»، «بيتفاينيكس» Bitfinex، في فبراير/ شباط الماضي على دفع 18,5 مليون دولار لتسوية دعوى رفعتها المدعية العامة لولاية نيويورك، ليتبيّنا جيمس، بزعم أنها أخفت خسارة أموال العملاء والشركات من شركتين شقيلتي العيار في مجال التشفير، هما «سيركل إنترنت فاينانشال» Circle Internet Financial Inc و«كوينباز» Coinbase Inc، وتبلغ قيمتها السوقية 26,4 مليار دولار، وفقاً لموقع «كوين ماركت كاب» CoinMarketCap.com. وهي مدعومة بمعدل 1:1 بالدولار الأميركي، واحتياطاته مثبتة شهرياً من شركة المحاسبة «غرانت ثورنتون» Grant Thornton LLP.

3 – «ترو يو إس دي» TrueUSD هي عملة مستقرة أخرى مضمونة تمتلك الدولار مقابل 100% من العملات التي تصدرها والتي تدققها شركة محاسبة مستقلة. في يونيو/ حزيران الماضي، أعلنت الشركة المصدرة لها أن سيغنّاتشور بنك» Signature Bank سيعتمدها للتسوية مع عملاء تجاريين.

4 – «داي» Dai: هي عملة مستقرة مرتبطة بقيمة الدولار، لكنها مدعومة بالعملات المشفرة، بما في ذلك «إيثر» التي يضعها المستخدمون كضمان. وهي تمتلك واحدة من أكثر آليات استقرار الأسعار تعقيداً، وتبلغ رسملتها السوقية 5,5 مليارات دولار.

هكذا تجني شركاتها الأموال

تكسب الشركات التي تصدر عملات مستقرة أموالاً من الفوائد والرسوم، ويمكنها ذلك من خلال استثمار النقد العادي الذي يتحول إليه المستخدمون في مختلف الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل وغيرها من الأوراق المالية، من أجل كسب الفائدة. وباستثمار مليارات الدولار في هذه المجالات، تتراكم الفوائد لمصلحة هذه الشركات.

ما مدعومة بالنقد والأوراق المالية قصيرة الأجل بنسبة 74% فقط بدلاً من 100% كما تزعم.

2 – «يو إس دي إيه» USDA، أو «يو. إس. دي. ايه وترو يو. إس. دي وداي»

أشهرها تيثر ويو. إس. دي. ايه وترو يو. إس. دي وداي

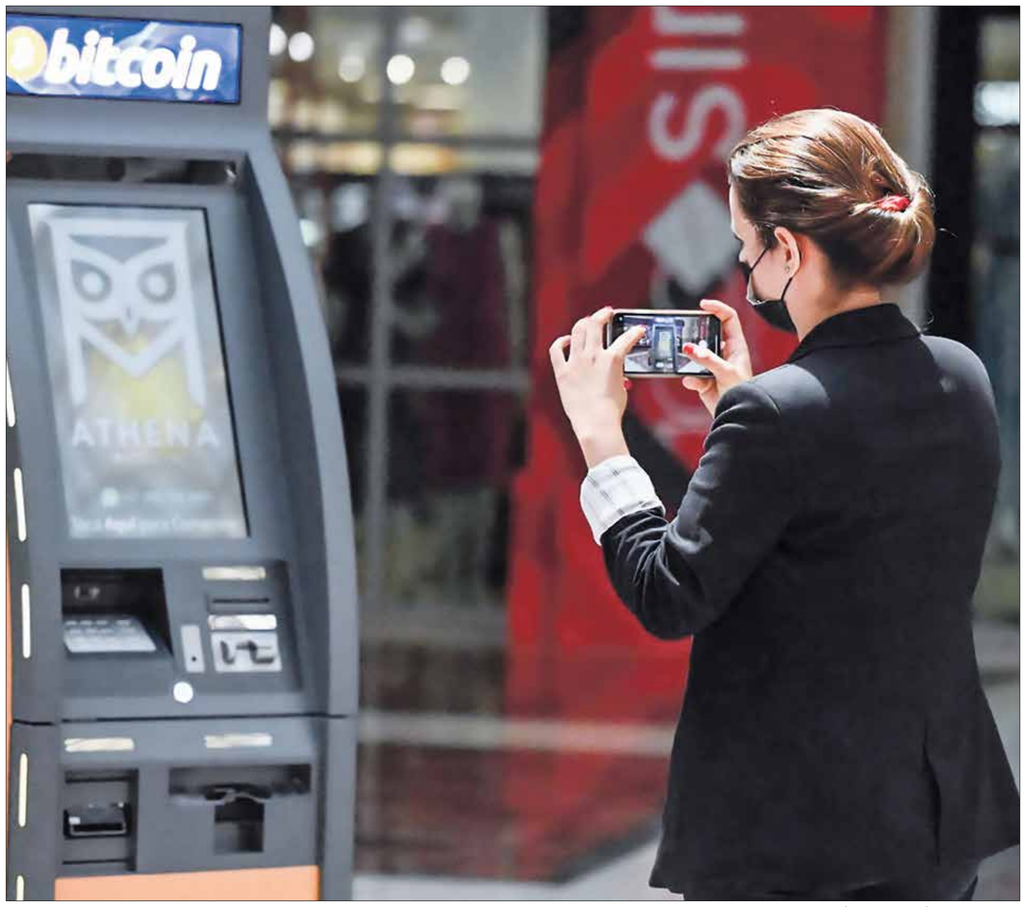

قلق من احتمال ان تشكل «العملات المشفرة المستقرة» مخاطر على المستهلكين والنظام المالي (فرانس برس)

مخاطرها على المستهلكين

تعتمد المخاطر على العملة المستقرة المفصودة. فتلك المرتبطة بالاصول الرقمية مثل «إيثر»، يمكن ان تنهار بانهيار تلك الاصول. كما انّ العملات المضمونة تتعرض لخطر الاحتيال، بحيث تكون الاحتياطيات المزعومة خيالية. ومثل اي اصل، رقمي او مادي، ثمة خطر للتلاعب في السوق الثانوية، بما قد يؤدي إلى تحريف قيم العملات ويهدد بكسر اي ربط اساسي. ويمكن ان تقرر السلطات انّها اوراق مالية يجب تسجيلها رسمياً او استبعادها من الاسواق.

الاقتصاد في صور

نمو ناتج بكين 13,4% إلى 297 مليار دولار

بكين ـ **العربي الجديد**

أعلنت السلطات المحلية في بلدية بكين أن إجمالي الناتج المحلي للعاصمة الصينية قد حقق زيادة سنوية نسبتها 13,4% في النصف الأول من العام 2021، مسجلاً 1,92 تريليون يوان تعادل نحو 297 مليار دولار أميركي. وارتفعت القيمة المضافة للصناعة الثانوية (التصنيع) 32,5% إلى 329,3 مليار يوان في الأشهر الستة الأولى، في حين ارتفعت قيمة الصناعة الثالثة (الخدمات) 10,1% إلى 1,6 تريليون يوان، وفقا لوكالة «شينخوا». وزادت استثمارات العاصمة في الأصول الثابتة 9,2% على أساس سنوي خلال هذه الفترة، وسجل حجم استهلاكها الإجمالي نموا قويا بنسبة 22,1%.

على نطاق أوسع، شهدت الإيرادات المالية للصين زيادة سنوية بنسبة 21,8% خلال النصف الأول من العام، وفقا لبيانات وزارة المالية التي أوضحت أن الإيرادات المالية للبلاد تجاوزت 11,7 تريليون يوان (1,8 تريليون دولار) خلال تلك الفترة.

وفي مؤشر آخر، أظهرت بيانات رسمية صادرة عن وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات، أن صناعة الآلات في الصين شهدت نموا قويا في الإيرادات والأرباح في غضون الأشهر الخمسة الأولى من العام. في التفاصيل، بلغت الإيرادات التشغيلية المجمعة للشركات في القطاع 10,08 تريليونات يوان تعادل 1,56 تريليون دولار في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مايو/أيار، حيث قفزت 35,1% على أساس سنوي. وخلال هذه الفترة، ارتفعت أرباح الشركات 56,8% عن العام الماضي لتصل إلى 630 مليار يوان. كذلك تفيد البيانات بأن القيمة المضافة لصناعة الآلات في البلاد ارتفعت بنسبة قوية بلغت 26,7% على أساس سنوي في الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية، أي أعلى بمقدار 8,9 نقاط مئوية عن النمو الإجمالي للقطاع الصناعي.

تُنتج الصين من اصغر بطاريات الليثيوم

... الى اضخم الماكينات

وتنافس أشرس عمالقة الصناعة في تصدير المنتجات (Getty)

تضخم أجور الرواتب الأميركية «تحت السيطرة»

نيويورك ـ **العربي الجديد**

يُعد تضخم الأجور في الولايات المتحدة محركاً حاسماً للتضخم، وهو يبدو من البيانات الرسمية «تحت السيطرة» على الرغم من عدد من العوامل التي من شأنها أن تدفع الرواتب والأجور إلى الارتفاع عادة، وفقاً لشبكة «بلومبيرغ». وكانت معظم مقاييس تضخم الأجور أقل من متوسطها خلال السنوات الخمس الماضية، إذ وضع بنك الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) في اتلانتا، أنّ نمو الأجور الإجمالي عند 3,2%.

مع ذلك، فإنّ الوظائف الشاغرة متوفرة في جميع الأوقات، بينما تشتكي الشركات الصغيرة من أنها لم تجد صعوبة في توظيف العمال. هذا ما يشير إلى مشكلة في عدم تطابق المهارات الناتج من الركود. وفي الوقت نفسه، بينما كان متوسط الدخل في الساعة متغيراً إلى حدّ كبير خلال الأشهر القليلة الماضية، فإنّ الرقم الأخير يوضح زيادة باسرع معدل منذ عام 2009. ويُظهر تعقب الأجور المستمر الذي يحتفظ به بنك الاحتياطي الفيدرالي في اتلانتا، أنّ تضخم الأجور للعمال ذوي المهارات المنخفضة وصل إلى 3,6%، وهو ما يقترب من أعلى مستوياته منذ الأزمة المالية العالمية. ويجد «الاتحاد الوطني للأعمال المستقلة» أنّ أعضاءه بمعظمهم يرفعون الرواتب قياساً بانطلاقته منذ عام 1984.

حملات متواصلة تطالب برفع الحد الأدنى للأجور إلى 15 دولاراً في الساعة (Getty)

مبيعات قياسية في الصين لسيارات «تسلا» الكهربائية

بكين ـ **العربي الجديد**

مجدداً، استطاعت شركة السيارات الكهربائية الأميركية «تسلا» Tesla Inc، أن تحقق مبيعات قياسية لمركباتها صينية الصنع، الشهر الماضي، إذ ساعدت العروض الترويجية في نهاية الفصل الثاني بالتعويض عن سلسلة تقارير سلبية متعلقة بشكاوى العملاء والمخاوف المرتبطة بالجودة.

وبلغ إجمالي تسجيلات سيارات السيدان «موديل3» والرياضية «موديل واي» المنتجة في مصنعها بشانغهاي، 28,508 مركبات في يونيو/ حزيران، بزيادة 29% عن مايو/ أيار، وأكثر من ضعفي الرقم عن إبريل/ نيسان، وفقاً لبيانات «شبكة معلومات السيارات الصينية». وزادت تسجيلات «موديل3» إلى 16,995 سيارة، بينما انخفضت تسجيلات «موديل واي» إلى 11,513، بانخفاض 10%. وذكرت وسائل إعلام أنّ النتائج القوية لسيدان «موديل3» تُعزى جزئياً إلى عروض الترويج التي تضمنت قروضاً وحسومات تفضيلية، علماً أنّ الشركة بدأت تسليم هذا الطراز من شنغهاي في أوائل 2020، وأنتجت «موديل واي» لاحقاً.

وقد واجهت «تسلا» تحديات في الصين خلال الأشهر الأخيرة، بما في ذلك استدعاء كبير لإصلاح البرامج وبعض الدعاية السلبية بعدما صعدت متظاهرة على إحدى سياراتها في «معرض شنغهاي للسيارات» في إبريل الماضي، زاعمة أنّ عطلاً في فرامل «موديل3» أحدث اصطداماً، ذهب ضحيته نحو 4 من أفراد عائلتها.

زادت مبيعات «موديل3» 29% خلال شهر في يونيو الماضي (فرانس برس)

أثر اتفاق «أوبك+» بعيون خبير إيطالي

إبراهيم عنمان

نجحت دول مجموعة «أوبك+» الأحد الفائت، في رأب الصدع والتوصل إلى اتفاق يقضي بزيادة الإنتاج تدريجياً بدءاً من أغسطس/ آب المقبل، وتمديد اتفاق الإنتاج حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022، بدلاً من إبريل/ نيسان. وهذا ما يعتقد وزير الصناعة الإيطالي الأسبق، البروفيسور البرتو كلو، أستاذ الاقتصاد التطبيقي، في جامعة «بولونيا» ورئيس تحرير مجلة «إنيرجيا»، في حديث خاص لمجلة «فورميكي» بعنوان «انتصار الواقعية بين أمراء الخليج... كلو يتحدث عن اتفاق أوبك+» بأنّ قوة الوقائع هي التي دفعت باتجاه الاتفاق.

لكنّه يحذر أيضاً من مخاطر السوق الجديدة التي من الممكن أن تُفضي إلى تعزيز جديد للأسعار، مشيراً إلى أنّه إذا كانت هناك إمكانية لارتفاع أسعار البنزين على المدى القصير، لتصل إلى يورو‌ين للتر الواحد، فسوف تزيد خلال مدة تتراوح بين عامين إلى 4 أعوام لتصل إلى 3 أو 4 يوروات.

وعن ماهية التغيرات التي يمكن أن تطرأ على السيناريو الحالي وتداعيات الاتفاق سواء على الدول أو المحافظ، أوضح كلو أنّ «أوبك+» اتخذت منذ نحو عام، خطوة مكنتها من الإمساك بزمام الأمور في سوق النفط عبر بلورة دينامية العرض في توقيت سليم مع وجود فائض هائل مقارنة بالطلب. أما في ما يتعلق بتداعيات الاتفاق على المدين القصير والمتوسط، فقال إنّ أولى هذه المظاهر سوف تتمثل بزيادة الطلب اعتباراً من الآن ولمدة عام رغم القيود. ومن المتوقع، في هذا السياق، أن تشهد الهند، إحدى الدول التي تجلت فيها أقوى أزمات الطلب، عودة الطلب للارتفاع على الرغم من متنبئي الكارثة الذين كانوا قد تكهنوا أنّ عام 2020 سيشهد وصول مستويات الطلب إلى ذروتها.

وأضاف أنّ الارتفاع لن يطاول الطلب فحسب، فسوف تشهد نهاية العام الحالي وصول معدلات الإنتاج إلى 99 مليون برميل يومياً، بما يقلّ بمليون برميل عن مستويات ما قبل كورونا، إلا أنّ الإنتاج سوف يتجاوز 100 مليون برميل يومياً في العام المقبل.

توقعات بارتفاع اسعار البنزين في المرحلة المقبلة (Getty)